المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 4 - العدد (4) - أكتوبر 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تطور القطاع الزراعي في نيجيريا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000

أحمد محمد الباسل

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – رئيس قسم بالإدارة العامة لشؤون الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، القرية الذكية، مصر

ahmed.m.elbasel2022@gmail.com

The Development of Nigeria's Agricultural Sector and Its Role in Achieving Economic Growth and Food Security Since 2000

Ahmed Mohammad Elbasel

Ph.D. in Economics - Head of Department at the General Administration for the Affairs of the Chief Executive Officer, Telecom Egypt, Smart Village, Egypt

ahmed.m.elbasel2022@gmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2025.386905.1147 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2025.386905.1147**

- تاريخ استلام البحث: 19 مايو 2025، وتاريخ قبوله: 9 أغسطس 2025، وتاريخ نشره: 27 أكتوبر 2025
- توثيق البحث: .الباسل، أحمد (2025). تطور القطاع الزراعي في نيجيريا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، 4*(4)، 126 – 158.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 4 - العدد (4) - أكتوبر 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أحمد محمد الباسل

تطور القطاع الزراعي في نيجيريا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000

المستخلص

أخذ القطاع الزراعي بُعدًا مهمًّا في سياسات نيجيريا الاقتصادية منذ عام 2000، حيث تبنت الحكومة الجديدة سياسات زراعية جديدة، شملت العديد من البرامج والمبادرات التي طالت القطاع إنتاجًا وتصديرًا واستيرادًا، وذلك لتحقيق عدة أهداف يأتي في مقدمتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتوفير فرص العمل المناسبة للشباب، وزيادة مصادر النقد الأجنبي، وزيادة الإنتاج الزراعي لدعم قطاع الصناعة، وزيادة معدل النمو الزراعي السنوي 6%، فضلًا عن زيادة مساهمة القطاع في تخفيض الفقر. وتتمثل أهمية الدراسة في أن نيجيريا قد قطعت أشواطًا في إصلاح سياستها الزراعية لتحقيق أهدافها من النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وغيرها من الأهداف؛ إلا أنها ما زالت تصنف من أكبر الدول الإفريقية المستوردة للغذاء، وما زال القطاع الزراعي النيجيري يواجه العديد من التحديات المالية والفنية والبيئية. لذا، تهدف الدراسة إلى الوقوف على تطور القطاع الزراعي في نيجيريا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000. وقد خلصت النتائج إلى أن نصيب القطاع الزراعي من الإنفاق العام كان منخفضًا مقارنة بقطاعات أخرى، فلم تزد عن 2% في أغلب سنوات الدراسة، ومن ثم تراجع النمو السنوي فلم يزد عن 2.5% خلال الفترة 2019 – 2022، وتراجعت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 22.7% عام 2023 ليستحوذ القطاع الخدمي على النسبة الكبرى، وما زالت فاتورة الواردات من السلع الغذائية مرتفعة، ولم تصل نيجيريا لما هو مستهدف من حجم الصادرات الزراعية، ومن ثم لم تحقق نيجيريا هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء حتى الآن، كما ارتفعت نسبة الفقراء لتصل إلى 39% عام 2023 مقارنة بحوالي 31% عام 2018، وما زال القطاع يواجه العديد من التحديات. وتأسيسا على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالبنية التحتية وزيادة التمويل الزراعي الموجه للقطاع الخاص، ورفع مستوى التكنولوجيا والتدريب الزراعي.

الكلمات الدالة: نيجيريا، الزراعة، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الفقر

المقدمة

ترجع أهمية القطاع الزراعي كأحد اقتصاديات الدول النامية، لا سيما الكثير من الدول الإفريقية لمدى مساهمته في النمو الاقتصادي، ونسبته من حجم الصادرات، واستحواذه على عدد كبير من القوى العاملة، فضلًا عن دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وترتبط الزراعة بقطاعات اقتصادية مختلفة؛ إذ تمد القطاع الصناعي بالعديد من المواد الخام. وعلى جانب آخر، تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الكبرى، فالأمن الغذائي المستدام أمر ضروري لحفظ حياة كريمة للإنسان وبقائه.

وقد أخذ القطاع الزراعي بُعدًا مهمًا في سياسات نيجيريا الاقتصادية منذ عام 2000، حيث تبنت الحكومة سياسات زراعية جديدة شملت العديد من البرامج والمبادرات التي طالت القطاع إنتاجًا وتصديرًا واستيرادًا، وذلك لتحقيق عدة أهداف يأتي في مقدمتها زيادة معدل النمو الاقتصادى، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتوفير فرص العمل المناسبة للشباب.

وتأتي أهمية الدراسة في أن للقطاع الزراعي أهمية خاصة في الدول الإفريقية، فالكثير من اقتصادات دول إفريقيا هي اقتصادات زراعية بالأساس؛ لذا أخذ قطاع الزراعة أولوية في سياسات نيجيريا الاقتصادية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو والتنمية.

وتهدف الدراسة إلى الوقوف على تطور القطاع الزراعي في نيجيريا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000، ومدى تحقق بعض أهداف التنمية المتعلقة بالقطاع، لا سيما خفض نسبة الفقر.

إشكالية الدراسة

قطعت نيجيريا أشواطًا في إصلاح سياستها الزراعية، إلا أن نمو القطاع ما زال ضعيفًا وما زالت نيجيريا تصنف من أكبر الدول الإفريقية المستوردة للغذاء، الأمر الذي يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تطور القطاع الزراعي في نيجيريا؟ وما دوره في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي منذ عام 2000؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية، على النحو التالي:

- ما ملامح القطاع الزراعي قبل عام 2000؟ وما أهم دوافع إصلاحه في نيجيريا؟
- كيف تطورت السياسات الزراعية في نيجيريا؟ وما أهم البرامج والمبادرات الزراعية والأهداف منذ عام 2000؟
- ما دور القطاع الخاص في تطوير القطاع الزراعي؟
- كيف تطور الوزن النسبي للقطاع الزراعي ونصيبه من العمالة والإنفاق العام؟
- كيف تطور الميزان التجاري الزراعي؟
- هل حققت نيجيريا أهدافها وفقًا لسياساتها الزراعية الجديدة وبعض أهداف التنمية؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين، وهما:

- هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع الزراعي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي في نيجيريا.
- لا توجد علاقة بين تطور القطاع الزراعي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي في نيجيريا.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي من خلال قراءة وتحليل للمؤشرات ذات الصلة والوقوف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

الإطار المكاني والزماني

تم اختيار دولة نيجيريا لعدة أسباب، منها: أن الحكومة أولت للقطاع الزراعي أهمية خاصة، فقد اعتمدت بعض السياسات الزراعية للنهوض بالقطاع، وهو ما تبين في طرحها وتبنيها للعديد من البرامج والمبادرات الزراعية الجديدة، خاصة منذ نهاية التسعينيات، فضلًا عن توفر البيانات نسبيًّا عن الموضوع محل الدراسة.

الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم تحليلا منطقيا للدراسات السابقة وثيقة الصلة لموضوع الدراسة على النحو التالي:

هدفت دراسة Ehui et al. (2009) إلى توضيح دور الزراعة في النمو الاقتصادي في نيجيريا: تحليل التوازن العام، واعتمدت الدراسة في التحليل على الأسلوب القياسي اعتمادا على نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، وانتهت الدراسة إلى أن للقطاع الزراعي دورًا مهمًا في التخفيف من الفقر ويساهم بنحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تتفوق بعض القطاعات الفرعية في القطاع الزراعي (مثل الماشية والفواكه والخضراوات) على بعض قطاعات النفط والتصنيع من حيث عائد الاستثمار. فضلًا عن أن التحسينات التكنولوجية المرتبطة بالعمالة غير الماهرة حققت أعلى عوائد في قطاع الزراعة مقارنةً بأي قطاع آخر.

وهدفت دراسة **Uremadu and Onyele (2017)** إلى توضيح تأثير صادرات زراعية مختارة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980 – 2014. وسلطت الدراسة الضوء على التأثير الإيجابي لأسعار سلع التصدير (الكاكاو والمطاط – أكثر السلع الزراعية تصديرًا)، وأسعار الصرف، والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. واعتمدت الدراسة في التحليل على أسلوب الإحصاء الوصفي والمربعات الصغرى (OLS). وانتهت الدراسة إلى أنه في حين كان لصادرات الكاكاو تأثير إيجابي، وإن كان ضئيلًا، على الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي، فإن صادرات المطاط ارتبطت سلبًا بالنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بتعزيز القيمة المضافة للصادرات الزراعية.

كما هدفت دراسة **دحمانى والعرابي (2017)** إلى توضيح دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر – زراعة التمور نموذجًا – وقدرته على استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للسكان. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام التكامل المتزامن لأنجل جرانجر، والذي أكد على وجود علاقة طردية موجبة بين إنتاج التمور ومساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي. وانتهت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في ظل تهاوي أسعار النفط.

كذلك قام **إبراهيم (2019)** بتحليل الأثر الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول بالمجموعات الاقتصادية العالمية، والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات الدخل المنخفض من خلال المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وإنتاجية العمل بكل دولة، وتأثير كل من القطاعات الإنتاجية الرئيسية طبقًا للتصنيف الاقتصادي العالمي من حيث قدرة دعم القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وأيهم أكثر تأثيرًا على الناتج المحلي بكل دولة من الدول. واعتمدت الدراسة في التحليل على أسلوب التحليل الإحصائى. وانتهت الدراسة إلى أن هناك تباينا شديدا بين مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم والدول الأخرى، فمثلت إنتاجية العمل في القطاع الزراعي قيمة مضافة بنسب أعلى في الدول ذات الاقتصاد المتقدم بالمقارنة بدول المجموعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يرجع إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والآلات والتطبيق العلمي.

وفي سياق متصل، حلل **الرسول وآخرون (2020)** دور الاستثمار العام والخاص الأجنبي في القطاع الزراعي بالاقتصاد المصري، واعتمد منهج الدراسة على التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، خلال الفترة 1995–2017، وانتهت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين كل من الاستثمار الزراعي العام والاستثمار الزراعي الخاص. ووجود تأثير لكل من الاستثمار الزراعي العام، والخاص، إجمالي العمالة الزراعية على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي في مصر، في حين أنه لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي بقطاع الزراعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

بينما هدفت دراسة **بهجت (2022)** إلى توضيح دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، وبيان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقدير حجم الاستثمارات الموجهة له مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكذلك التعرف على دور القطاع الزراعي في توفير فرص عمل جديدة تتواكب مع الزيادة السكانية ودوره في التجارة الخارجية خلال الفترة 2005– 2020، واعتمدت منهجية الدراسة على التحليل الوصفي والكمي باستخدام

المتوسطات والنسب المئوية وتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات. وتمثلت النتائج في أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة وبيان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هناك علاقة طردية بين مضاعف الإنفاق والنمو الاقتصادي، بينما توجد علاقة عكسية بين مضاعف الضرائب والنمو الاقتصادي، وبين مضاعف الإنفاق ومؤشر الفقر.

في حين تناولت دراسة **Gizaw et al. (2022)** توضيح تأثير صادرات البن على النمو الاقتصادي في إثيوبيا. واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب القياسي من خلال استخدام نموذج موسع لدالة إنتاج كوب – دوغلاس، وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن صادرات البن كان لها تأثير ضئيل على المدى القصير؛ فإنها ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وأوصت الدراسة بتعزيز كفاءة قطاع البن وإضافة قيمة إلى حبوب البن قبل تصديرها لدعم النمو الاقتصادي المحلي.

هدفت دراسة **El Weriemmi & Bakari** (2024) **إلى** توضيح تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في 12 دولة منخفضة الدخل خلال الفترة 2004 – 2023. واعتمدت الدراسة في التحليل على الأسلوب القياسي من خلال استخدام نموذج جاذبية متقدم ذا تأثيرات ثابتة وعشوائية. وانتهت الدراسة إلى أن هناك نتائج متباينة متعلقة بالصادرات الزراعية بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية؛ إلا أن دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي قد يعتمد على عوامل ومواصفات مختلفة للنموذج. فبينما يشير نموذج الآثار الثابتة إلى أن الصادرات الزراعية قد لا تؤثر بشكل كبير على النمو، يشير نموذج الآثار العشوائية إلى تأثيرها المهم. وأوصت الدراسة بمواصلة التركيز على تعزيز الاستثمار الرأسمالي وتحسين إنتاجية القوى العاملة والعمل على تحسين الوصول إلى الأسواق، وتقديم الدعم لصغار المزارعين لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية.

وبذلك فقد انتهت الدراسات السابقة إلى عدة نتائج، تتمثل أهمها في دور القطاع الزراعي وتأثيره الاقتصادي الإيجابي المتفاوت بين الدول وأهمية الاستثمار فيه. غير أن هذه الدراسة تختلف عما سبق ذكره من دراسات في طول وحداثة فترة الدراسة، فضلًا عما اشتمل عليه من بيانات مهمة واختلاف منهجية التحليل، والخروج بنتائج وتوصيات مهمة قد تفيد صانع القرار أو الباحثين المهتمين في هذا المجال.

وإزاء ما تقدم، تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بعد المُقدمة، حيث يتناول القسم الأول ملامح القطاع الزراعي في نيجيريا ودوافع إصلاحه قبل عام 2000 ، في حين يوضح القسم الثاني أهم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتبعة منذ عام 2000 وموقف القطاع الخاص، ويوضح القسم الثالث الوزن النسبي للقطاع الزراعي ومعدل نموه السنوي ونصيبه من العمالة والإنفاق العام، ويتناول القسم الرابع أهم المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية وتطور الميزان التجاري الزراعي، ويأتي القسم الخامس لتقييم التجربة الزراعية النيجيرية ويستعرض أهم النتائج، والتحديات والتوصيات.

ملامح القطاع الزراعي في نيجيريا ودوافع إصلاحه قبل عام 2000

تُعد نيجيريا واحدة من كبرى الدول الإفريقية من حيث المساحة والسكان والموارد، الأمر الذي يمنحها ثقلاً اقتصادياً واستراتيجياً في القارة، ويجعل من دراسة ملامح قطاعها الزراعي وسياساته الإصلاحية مدخلاً أساسياً لفهم مسار تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

تبلغ مساحة نيجيريا حوالي 923770 كم² وعاصمتها مدينة أبوجا وعملتها هي النيرا، وبلغ عدد سكان نيجيريا حوالي 227.9 مليون نسمة عام 2023، وبلغت نسبة سكان الحضرحوالي 52% كما بلغت نسبة الإناث إلى الذكور حوالي 49.3% عام 2020. وبلغ حجم القوى العاملة حوالي 61.4 مليون نسمة عام 2020، وبلغ معدل الأمية بين البالغين حوالي 57.5% خلال الفترة 2015–2020. وبلغت نسبة السكان القادرين على الحصول على مياه نظيفة حوالي 78% عام 2020. بلغ معدل النمو الاقتصادي عام 2019 حوالي 2.2% مقارنة بمعدل 4.3% عام 2012 كما وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2083 دولارا عام 2020 مقارنة بحوالي 2747 دولارا عام 2012 (African Development Bank Group, 2021).

ملامح القطاع الزراعي في نيجيريا قبل عام 2000

تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية وفيرة، فبها العديد من الأنهار، ومناخ استوائي مناسب، ومعدل كاف من هطول الأمطار يطول جميع أنحاء البلاد الأمر الذي يسمح بإنتاج مجموعة متنوعة من الحاصلات الزراعية الغذائية أو النقدية، وتعتبر الزراعة المطرية هي النوع السائد في أغلب المناطق الزراعية. وقد ظلت الزراعة في قلب الهوية الوطنية لنيجيريا؛ ولكن لم تكن أولوية في السنوات التي أعقبت الاستقلال، فقد كان قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد دونًا عن القطاعات الأخرى، وكانت نيجيريا تعتمد على الواردات من السلع لسد الفجوة الغذائية.

تبنت نيجيريا أول سياسة زراعية وطنية في النصف الثاني من الثمانينيات لتمتد حتى عام 2000، وصُممت وثيقة السياسة الوطنية الأولى عام 1989 التي أصدرتها وزارة الزراعة والموارد الطبيعية الاتحادية لتغطي (15) عامًا لتعطى الأولوية للزراعة بخلاف خطط التنمية الوطنية السابقة له (Shaibu, 2023) وقاد برنامج التكيف الهيكلي (SAP) 1986–1994 تحرير الصادرات الزراعية النيجيرية. وركز البرنامج على القطاع الزراعي، حيث تمثلت أهدافه في (Ugwu and Kanu 2012) إعادة هيكلة وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بما يقلل الاعتماد على القطاع النفطي، وتحقيق الاستقرار المالي، تعزيز النمو الاقتصادي، تخفيض معدل التضخم ليصل إلى أقل من 10%.

ومن بين الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف:

- تدابير لتحفيز الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدة العرض.
- تحرير ضوابط التجارة والتصدير.

- إلغاء مجالس مراقبة الأسعار والسلع الأساسية.
- تحرير أسعار الفائدة.
- إعادة هيكلة التعريفات لتمهيد الطريق نحو التنويع الصناعي (Sanyal & Babu, 2010).

دوافع الإصلاح الزراعي

بالرغم من الموارد الزراعية الغنية التي تتمتع بها نيجيريا، كان القطاع الزراعي ينمو بمعدل منخفض، حيث زُرعت أقل من 50% من الأراضي الصالحة في البلاد، واعتمد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة –والذين يستحوذون على أغلب الأراضي– على تقنيات إنتاج بدائية. وعانى القطاع الزراعي من الكثير من أوجه الضعف لا سيما عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية والتصدير بالجودة المطلوبة. وكان هناك نقص في البذور والأسمدة وتخزين الحاصلات الزراعية، وضعف المعرفة بالأسواق المستهدفة وكيفية الوصول إليها، نقص مرافق اختبار الأغذية، وضعف نظام التفتيش في وزارة الزراعة والغذاء، والافتقاد إلى التنسيق بين الجهات المعنية (FMARD, 2016).

كما عانى القطاع الزراعي من انتشار الآفات، وضعف البنية التحتية، والاعتماد على مدخلات منخفضة الجودة، فضلًا عن عدم كفاية خدمات الإرشاد، وعدم كفاءة نظام توريد وتوزيع المدخلات، وارتفاع المخاطر البيئية Manyong, 2005. فضلًا عما ذُكر، ظل القطاع الزراعي يعاني من مشكلات، لا سيما سوء نظام حيازة الأراضي، ومحدودية التمويل، وارتفاع خسائر ما بعد الحصاد (FAO in Nigeria, n.d.). ونتيجة لما سبق، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، الأمر الذي دفع الحكومة النيجيرية الجديدة إلى تبني سياسات زراعية جديدة. ووضحت رؤية نيجيريا للتنمية الزراعية عندما تولت السلطة المدنية للحكم عام 1999 وذلك من خلال الوثائق الثلاثة: الاستراتيجية الوطنية لتنمية التمكين الاقتصادي National Economic Empowerment Development Strategy (NEEDS)، والسياسة الزراعية الوطنية National Agricultural Policy (NAP)، واستراتيجية القطاع الريفي Rural Sector Strategy (RSS) (Udah et al., 2016).

أهم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتبعة منذ عام 2000 وموقف القطاع الخاص

أثرت الصدمات في سوق النفط العالمية بشكل كبير على الأمن الغذائي في بعض الفترات في نيجيريا، حيث ارتفعت تكلفة السلع المستوردة الأمر الذي أثر على تحقيق الأمن الغذائي للسكان. غير أن استيراد المواد الغذائية يساعد البلاد في التغلب على انعدام الأمن الغذائي[1] خاصة الموسمي أو المؤقت، لا سيما أوقات الصراعات

[1] يعرف **الأمن الغذائي** بأنه قدرة الدولة على توفير احتياجات السكان من المواد الغذائية وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام أو أن يعتمد الناس على إنتاجهم وإدخار اللازم لضمان هذا الحد، ويوفر الأمن الغذائي بزيادة إنتاج السلع الغذائية محليًا في كل بلد أو تخصيص جزء كافٍ من

والكوارث الطبيعية، فضلًا عما تبين سابقًا من نقاط الضعف التي عانى منها القطاع الزراعي، تبنت الحكومة سياسات وبرامج زراعية جديدة.

أهم الاستراتيجيات السياسات والبرامج الزراعية منذ عام 2000

تعتبر استراتيجية التنمية الريفية لعام 2001 من الاستراتيجيات المهمة، حيث ركزت على عدة محاور، لا سيما:

- إعادة هيكلة قطاع الإرشاد الزراعي.
- تطوير التكنولوجيا الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية.
- تطوير البنية التحتية.
- بناء القدرات البشرية الزراعية (Manyong, 2005).

وتمثلت **أهداف السياسة الزراعية الجديدة** في تحقيق نمو مستدام ذاتيًا في جميع القطاعات الفرعية للزراعة والتحول الهيكلي اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلاد وهو ما يعكس أهمية القطاع الزراعي ودوره في برنامج الحد من الفقر(Ugwu and Kanu, 2012). فقد سعت الحكومة إلى تحقيق الآتي:

- الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية خاصة التي تستهلك حصصًا كبيرة من النقد الأجنبي، والتي تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية في الإنتاج المحلي من خلال إدخال واعتماد البذور المحسنة، وتربية متطورة، والآلات والمعدات المناسبة، والاستخدام الفعال للموارد، وتشجيع التخصص البيئي، ومراعاة أدوار وإمكانات صغار المزارعين باعتبارهم المنتجين الرئيسيين للأغذية في البلاد.
- زيادة الإنتاج المحلي من المواد الخام الزراعية لدعم نمو القطاع الصناعي المتوسع.
- زيادة إنتاج وتصنيع وتنويع السلع القابلة للتصدير بهدف زيادة مصادر النقد الأجنبي.
- تحديث الإنتاج الزراعي (المعالجة والتخزين والتوزيع) من خلال الاعتماد على التقنيات والإدارة الحديثة، بحيث تكون الزراعة أكثر استجابة لمتطلبات القطاعات الأخرى في الاقتصاد النيجيري.
- خلق المزيد من فرص العمل الزراعية والريفية لزيادة دخل المزارعين وسكان الريف واستيعاب قوة العمل المتزايدة (Ugwu and Kanu, 2012)، وذلك من خلال:

عائدات التصدير لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي (البشير محمد، 2007)، كما يعرف الأمن الغذائي دوليًا (إعلان روما الصادر عن الأمم المتحدة): "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية والمفضلة من أجل حياة نشطة وصحية.

وحددت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أربعة أبعاد للأمن الغذائي، هي: توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إلى الغذاء، واستقرار الغذاء، واستخدام الغذاء. ولكي تعتبر الدولة آمنة غذائيا، يجب أن تكون قادرة على توفير هذه العناصر الأربعة. كما يمكن أن يكون لدى أي بلد ما يكفي من الغذاء لجميع سكانه، ولكن إذا كان التوزيع غير المتكافئ يمنع بعض الأسر من الوصول إلى الغذاء، فإن السكان لا يزالون غير آمنين غذائيًا.

كما تعرف فجوة الغذاء بمقدار ما تنتجة الدولة ذاتيًا وما تحتاجه إلى الإستهلاك من الغذاء. وقد حددت منظمة الفاو (2008) ثلاث فئات من انعدام الأمن الغذائي، هي: انعدام الأمن الغذائي المزمن، وانعدام الأمن الغذائي المؤقت، وانعدام الأمن الغذائي الموسمي. والجدير بالذكر أن الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي شيئان مختلفان، ففي حين يتعلق الأمن الغذائي بتلبية الطلبات بأي شكل من الأشكال إنتاجًا او استيرادًا، فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو القدرة على تلبية هذه الطلبات عن طريق الإنتاج محليًا بدلاً من الاستيراد.

- الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية، وتحسين حماية الأراضي الزراعية من الجفاف وزحف الصحراء وتآكل التربة والفيضانات من أجل استدامة الإنتاج الزراعي.
- تشجيع زيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي.
- الحد من المخاطر الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، من خلال اعتماد نظام تأمين زراعي أكثر شمولاً.
- نظام وطني موحد وشامل لتقديم الإرشاد في إطار برامج التنمية الزراعية.
- الترويج للصناعات وثيقة الصلة بالزراعة لتعزيز تأثير الروابط الزراعية على الاقتصاد.
- توفير المرافق والحوافز لا سيما البنية التحتية الريفية، والخدمات المصرفية الريفية، والرعاية الصحية الأولية، والصناعات المنزلية، وجذب الشباب.
- تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتحفيز زيادة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة.
- إعادة تنظيم التدخل الحكومي في القطاع الزراعي لتسهيل التنمية السلسة والمتكاملة للقطاع.
- صياغة وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة لتحسين نوعية حياة سكان الريف.
- زيادة مخصصات الميزانية والحوافز المالية الأخرى للزراعة وتعزيز الأنشطة التنموية والداعمة والموجهة نحو الخدمات اللازمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والإنتاج وفرص السوق.
- تصحيح تعريفات الاستيراد للمنتجات الزراعية وتشجيع زيادة استخدام الآلات (Manyong, 2005) .

ومن بين الإصلاحات المؤسسية التي تمت عام 2000:

- نقل إدارة التعاونيات التابعة لوزارة العمل ودمجها مع شعبة التعاونيات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، ونقل إدارة التنمية الريفية من وزارة الموارد المائية إلى وزارة الزراعة، وإلغاء الهيئة الوطنية لتنمية الأراضي الزراعية ودمج وظائفها مع إدارة التنمية الريفية، وإلغاء وحدة التنسيق الزراعي الفيدرالية ومراقبة المشاريع الزراعية ووحدة التقييم وإنشاء وحدة تنسيق المشاريع والتي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الوطنية للاحتياطي الغذائي.
- تبسيط مؤسسات الائتمان الزراعي مع ظهور البنك النيجيري للتعاون الزراعي والتنمية الريفية Nigerian Agricultural Co-Operative and Rural Development Bank (NACRDB) من خلال دمج البنك الزراعي والتعاوني النيجيري السابق وبنك الشعب وبرنامج النهوض الاقتصادي للأسرة (Manyong, 2005).

وتم تطوير الوثيقة عام 2004 لتصبح أكثر تفصيلاً حيث تضمنت مجالات زراعية مهمة لم يتم التركيز عليها سابقًا بهدف تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي. وغطت وثيقة السياسة الزراعية الجديدة لعام

2004 الموارد الزراعية، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، ومكافحة الآفات، والميكنة، والموارد المائية والري، والبنية التحتية الريفية، والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، والبحث والتطوير، والتأمين، والإحصاءات الزراعية وإدارة المعلومات وغيرها.

وفى عام 2011 أصدرت نيجيريا أجندة التحول الزراعي Agricultural Transformation Agenda **(ATA)** والتي اعتمدت على ثلاث ركائز: زراعة الحاصلات الغذائية، وإيجاد فرص العمل، وضمان الأمن الغذائي. وتم تطوير ATA من أجل إعادة تقييم القطاع الزراعي لدفع الاقتصاد النيجيري؛ وجعل نيجيريا اقتصادًا صناعيًا زراعيًا، ودمج إنتاج الغذاء وتخزينه وتصنيعه، والتركيز على سلسلة القيمة، وتصميم سياسات ومؤسسات تمويل جديدة لدفع نمو القطاع (Shaibu, 2023). حيث ركزت على إعادة بناء القطاع خلال الفترة 2011–2016 (FMARD, 2016). وفي محاولة لتعزيز تمويل المزارعين وتقديم تسهيلات ائتمانية، أعلنت الحكومة أنها تجري إصلاحات كبيرة في المؤسسات ذات الصلة لاسيما البنك الزراعي، والصندوق الوطني للتنمية الزراعية، ومؤسسة التأمين الزراعي النيجيرية. ودعمت الحكومة المدخلات الزراعية لتخفيف العبء عن المزارعين (Isaac, 2023, November 28).

كان من بين أهداف ATA توفير 3.5 ملايين وظيفة بحلول عام 2015، وتوليد النقد الأجنبي، وخفض الإنفاق على الواردات الغذائية (FMARD, 2016).

وفى عام 2016 طُرحت سياسة تعزيز الزراعة أو البدائل الخضراء Agriculture Promotion Policy **(APP)** للتعامل مع أوجه قصور ATA 2011 لا سيما مشاكل توريد المدخلات، والتمويل، والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق. وهدف هذا التطوير إلى إنتاج ما يكفي من الغذاء عالي الجودة، ومعالجة المشكلات المتعلقة بالتخزين، والتعبئة، واستبدال الواردات، والتصدير وزيادة حصيلة العملات الأجنبية. وكانت هناك حزمة من الحوافز المختلفة لا سيما الحوافز المالية (إعفاء الشركات العاملة في الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي من الضرائب على الأرباح خلال الخمس سنوات الأولى)، كما كانت هناك حوافز نقدية وتجارية جديدة.

كما يعتبر البرنامج الوطني للأمن الغذائي (NFSP) The National Food Security Programme نافذة تمويل خاصة تم إنشاؤه في إطار صندوق الدعم السريع عام 2016، لتشجيع الإنتاج التجاري من الحبوب، لا سيما الأرز والذرة والذرة الرفيعة والدخن، لدعم احتياطيات الحبوب الاستراتيجية للحكومة الفيدرالية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتم دعم البرنامج بحوالي 14.5 مليار نيرا عام 2019.

وفي مايو 2017، أصدرت وزارة الزراعة والتنمية الاتحادية استراتيجية الأمن الغذائي الزراعية لتغطى الفترة حتى عام 2025، وتتضمن الاستراتيجية 8 مجالات مهمة: (أ) تعزيز سلاسل القيمة لتحسين التغذية (ب) تنويع

إنتاج واستهلاك الغذاء الأسري (ج) تحسين سلامة الأغذية على طول سلسلة القيمة (د) بناء القدرة على الصمود وشبكات الحماية الاجتماعية (هـ) تعزيز بحوث التغذية ونظم المعلومات (و) تحسين قدرة قطاع الزراعة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية (ز) الثقافة الغذائية (ح) مراقبة التغذية ورصدها وتقييمها.

وفي عام 2021 وافقت الحكومة على تنفيذ سياسة زراعية جديدة، وهي الخطة الوطنية للتكنولوجيا والابتكار الزراعي National Agricultural Technology and Innovation Policy **(NATIP)** بدلًا من سياسة التعزيز الزراعي Agriculture Promotion Policy (APP) التي تم إطلاقها عام 2016. وفي نفس العام، أطلقت حكومة نيجيريا **خطة التنمية الوطنية (2021–2025)** لمعالجة تحديات التنمية التي تواجه البلاد وخاصة تلبية احتياجات المزارعين. فحددت الخطة الأهداف والمجالات ذات الأولوية منها: معالجة مشكلات البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتغير المناخ فضلًا عن دور الأمن الغذائي في نمو البلاد وتنميته(International Trade Administration, n.d.).

الجدير بالذكر أن الإدارة المدنية عند توليها للسلطة قد تبنت بعض البرامج لا سيما البرنامج الخاص بالأمن الغذائي لعام 1999، وبرنامج توسع الجذور والدرنات لعام 1999، والمبادرات الرئاسية التي تتعلق بسلع معينة (الأرز والخضراوات والكسافا) لعام 2001، وبرامج FADAMA II وIII لعامي 2003 و 2009 وهي مشاريع تنمية وطنية، وبرنامج محصول الكاكاو 2003، وسياسة الأسمدة الوطنية لنيجيريا لعام 2006، وجدول أعمال الوزارة الفيدرالية للزراعة والموارد المائية 2007–2011 والذي تضمن تطوير السياسات الزراعية والأنظمة، وتطوير أسواق المدخلات الزراعية، وتعظيم الإيرادات الزراعية في المؤسسات الرئيسية (Shaibu, 2023).

وبرنامج ترويج التجارة والاستثمار بين نيجيريا وإفريقيا، وحوافز تعزيز الاقتصاد والصادرات، والحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، ومشروع إدارة التآكل ومستنقعات المياه في نيجيريا، وبرنامج مكافحة التصحر. وهدفت كل هذه الجهود إلى زيادة الإنتاج الزراعي من أجل توفير كميات كافية من الغذاء لتلبية الطلب المحلي، فضلًا عن وفرة المحاصيل السلعية المعدة للتصدير ومواجهة تدهور الغابات لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإعادة تأهيل الأراضي غير الصالحة (FAO in Nigeria, n.d.).

وبموجب استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة، عمدت الحكومة إلى إنشاء مؤسسات جديدة منها سلطات تنمية أحواض الأنهار River Basin Development Authorities (RBDAS)، ومديرية الغذاء والطرق والبنية التحتية الريفية The Directorate Of Food, Roads And Rural Infrastructure (DFRRI)، وكالة التنمية والأراضي الزراعية الوطنية National Agricultural Land Development Agency (NALDA)، وعملية إطعام الشعب، والثورة الخضراء.

كما يعتبر قانون المجلس الوطني للبذور الزراعية لعام 2019، وقوانين مراقبة جودة الأسمدة لعام 2019، قانون حماية التنوع النباتي Plant Variety Protection Act (PVPA) لعام 2021، وقانون مجلس البحوث الزراعية Agricultural Research Council Act (ARCA) لعام 2021، من أهم القوانين التي تم سنها في محاولة لخلق بيئة تمكينية تحفز الجمهور والقطاع العام والخاص للاستثمار في هذا القطاع، فضلًا عن إقرار مشروع قانون سلامة الأغذية لعام 2023.

ومن أهم الاستراتيجيات الخاصة بالسلع الزراعية الأساسية الآتى:

(1) الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأرز التي تحدد التدخلات الرئيسية في التنمية والري، ومعالجة ما بعد الحصاد.

(2) الاستراتيجية الوطنية للاكتفاء الذاتي من القمح في نيجيريا (2022–2032) من خلال زيادة المساحة المزروعة من حوالي 100 ألف هكتار إلى 2 مليون هكتار.

وكانت هناك مبادرات حكومية مهمة منها:

مبادرة الأسمدة الرئاسية Presidential Fertilizer Initiative (PFI) (عام 2016): هي مبادرة من الرئيس محمد بخاري، هدفت إلى تعزيز إنتاج الأسمدة محليًا والقضاء على عبء الدعم الحكومى الضخم للأسمدة، وخلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. وارتفعت أعداد المصانع إلى 22 مصنعًا، كما دعمت المبادرة مصنع دانجوت الجديد للأسمدة وهوما تعتبره أكبر مجمع لأسمدة اليوريا المحببة في إفريقيا.

مناطق المعالجة الصناعية الزراعية الخاصة (2021) Special Agro-Industrial Processing Zones (SAPZ): هي مناطق زراعية مصممة لتركيز أنشطة التصنيع الزراعي داخل المناطق ذات الإمكانات الزراعية العالية، لتعزيز الإنتاجية وتكاملها (تجميع ومعالجة وتجهيز وتسويق السلع الزراعية)؛ مما يقلل من تكاليف المعاملات وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. كما تجذب مناطق SAPZ الاستثمارات من القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المناطق الريفية. وهناك توقع لـ SAPZ أن تزيد من فرص العمل خاصة للشباب، تعزيز الأمن الغذائي وجعل نيجيريا قادرة على المنافسة في مجال الزراعة من خلال الترويج للتصنيع الزراعي (ADBG, 2023).

موقف القطاع الخاص من تطوير القطاع الزراعي وأهم الشركات العاملة في الزراعة

أولت وزارة الزراعة أهمية لبعض الحاصلات وتحسين إنتاجيتهم لا سيما الأرز والقمح والذرة وفول الصويا و(الفواكه والخضراوات) فضلًا عن السكر، والأسماك والألبان والدواجن، وهو ما تبين سابقًا من خلال العديد من المبادرات والبرامج. وعمدت الحكومة لسد المتطلبات الغذائية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص عبر مجموعات من المزارعين والشركات والمستثمرين وأصحاب المصلحة لتطوير سلاسل القيمة شاملة تحسين إمدادات الأسمدة والمواد الكيميائية، فضلًا عن الاعتماد على البذور عالية الإنتاجية، وإعطاء الأولوية لأسواق التصدير وإنتاج المحاصيل لا سيما اللوبيا، الكاكاو، الكاجو، الكسافا (النشا، رقائق البطاطس والإيثانول)، الزنجبيل، السمسم، زيت

النخيل، البطاطا، (الفواكه والخضراوات) والقطن فضلًا عن لحوم الأبقار (FMARD, 2016)، وبلغت استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي بالبلاد نحو 760 مليار نيرا خلال العامين 2013–2014 (Land Portal, n.d.).

وتعتبر شركة التكنولوجيا الزراعية Thrive Agric إحدى الشركات المهمة العاملة في القطاع الزراعي، والتي تسعى إلى تسريع استخدام التكنولوجيا، وبدأت بالتعامل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من تحقيق وفورات الحجم، وتمتد خدماتهم لتشمل تمويل المدخلات، وخدمات الإرشاد، والوصول إلى الأسواق، وغيرها. وتعمل Thrive Agric مع حوالي 600 ألف مزارع. يستخدم المزارعون تطبيق الشركة للحصول على الإرشادات لا سيما الوقت الأمثل لزراعة المحاصيل. ويقوم المزارعون بسداد التزاماتهم لشركة Thrive Agric عن طريق بيع محاصيلهم إلى الشركة، التي تقوم بدورها بتسليم الإنتاج إلى مصنعي الأغذية أو المشترين الآخرين (Payton, 2024, January 23).

وتلعب شركة "Illaj القابضة" دورًا محوريًا في تحديث الزراعة في نيجيريا من خلال طرح حلول جديدة ومساعدة المزارعين على زيادة إنتاجيتهم. وتقدم الشركة من خلال شركتها التابعة "Illaj لمدخلات وميكنة المزارع المحدودة"، والآلات الزراعية الحديثة للمزارعين، وخرائط زراعية دقيقة، وتوريد الشتلات، والأسمدة، وخدمات زراعية آلية تساعد المزارعين على تحسين استخدام الأراضي وزيادة الإنتاج، حيث يمكن أن تزيد الآلآت الحديثة إنتاجية المزرعة بنسبة تصل إلى 30%، كما تعمل على تقليل الوقت والجهد اللازمين للزراعة والحصاد. وتُركز الشركة على الذرة والأرز، وهما من أكثر المحاصيل استهلاكًا في نيجيريا، وتُحوّل الشركة هذه المحاصيل إلى منتجات تامة الصنع مما يُقلل الحاجة إلى الواردات ويُوفر فرص عمل محليًا (Illaj, 2024, September 19).

وهناك شركة Flour Mills of Nigeria وتركز على المدخلات الزراعية، والمعالجة، والتوزيع وتوريد منتجات عالية الجودة والقيمة إلى السوق. وتتمتع شركة OLAM Nigeria’s بشبكة واسعة ومتنامية من المزارعين والموردين وتجار الجملة وتضم ما يقرب من 500 ألف مزارع، ووفرت عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة. وتركز على زراعة الأرز من خلال التدريب والتمويل والأسمدة والبذور لتحسين إنتاجية محصول الأرز لديهم مما يعزز الاكتفاء الذاتي. فضلًا عن شركات أخرى، لا سيما Babban Gona و Stallion Group و SeedCo Nigeria Limited و Indorama Fertilizers وغيرهم.

ومن ناحية أخرى، تعاني كثير من الشركات المتوسطة والصغيرة من الحصول على القروض المصرفية اللازمة لتشغيلها كاملًا، الأمر الذي يعيق نموها، وقد قامت وزارة الزراعة والبنك الألماني للتنمية مؤخرًا باختيار شركة Dalberg لإطلاق صندوق التمويل الزراعي في نيجيريا، وهو صندوق استثمار خاص بقيمة 100 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتسريع التنمية الزراعية. كما عقد اجتماع لإطار عمل الشراكة الزراعية في

أبوجا مايو 2019، والذي جمع أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية في القطاع الزراعي في البلاد لإطلاق ومناقشة خطة العمل الزراعية المشتركة وتنفيذها من أجل تعزيز استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي النيجيري، وبالرغم من كل المبادرات السابقة ما زال القطاع الخاص يعاني من فجوة تمويلية كبيرة بين ما هو مطلوب وما هو متاح (dalberg, n.d.).

الوزن النسبي للقطاع الزراعي ومعدل نموه السنوي ونصيبه من العمالة والإنفاق العام

تنعم نيجيريا بموارد طبيعية وفيرة، لا سيما الأراضي الزراعية الصالحة، والتي بلغت 70.8 مليون هكتار 2021 (66.2 مليون هكتار عام 2000)، غير أنها قد انخفضت إلى 69 مليون هكتارعام 2022 (75% من إجمالي مساحة نيجيريا الكلية). وتوجد سوق كبيرة داخل نيجيريا وفي غرب إفريقيا تقدربحوالي 400 مليون شخص، والتي يمكن استغلالها لدفع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتضم البلاد مجموعة واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع الزراعة (African Development Bank Group, 2023)، وبالرغم من الهيمنة الاقتصادية لصناعة النفط في نيجيريا، تظل للزراعة أهمية خاصة.

الوزن النسبي للقطاع الزراعي

مثلت الزراعة أهمية كبيرة في اقتصاد نيجيريا منذ فترة طويلة، لما توفره من سبل العيش لملايين الأشخاص ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. فبلغت مساهمة قطاع الزراعة حوالي 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001. ثم ارتفعت مساهمة القطاع لتبلغ 42.7 عام 2003 (الشكل رقم 1)؛ إلا أن مجموعة من التحديات قد أدت إلى التأثير على الإنتاجية الزراعية سلبًا؛ الأمر الذي أثر على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وزيادة الواردات الغذائية، منها ارتفاع عدد السكان، ومن ثم انخفاض مستويات الاكتفاء الغذائي (FAO in Nigeria, n.d).

الشكل 1

نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001 – 2023) %

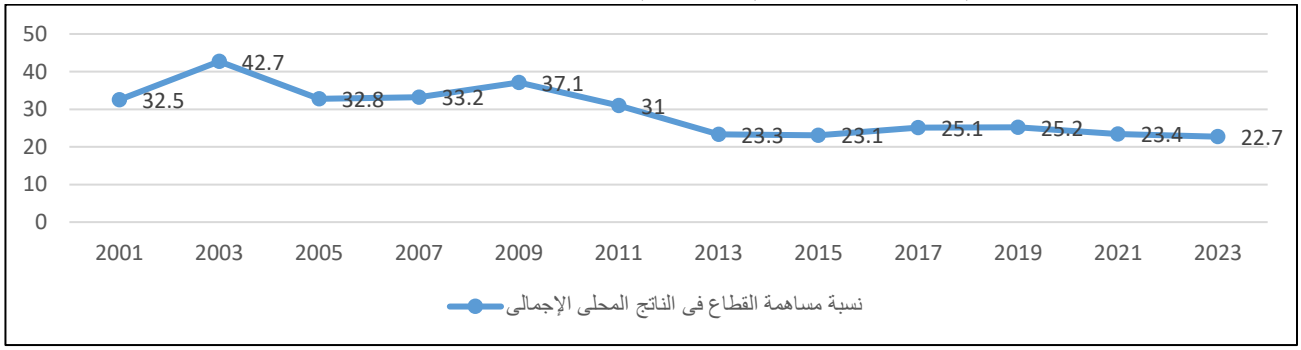

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

African Development Bank Group, various issues; Oyaniran, 2020; https://data.worldbank.org/

وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 31% عام 2011 وحوالي 24.45% في عام 2016 و25.70% في عام 2020 (ADBG, 2023) إلى أن بلغت مساهمة القطاع حوالي 22.7% عام 2023، وهو ما يوضحه الشكل (1). ويلاحظ خلال العقد الأخير أن قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ليأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية.

وقد بلغ معدل نمو القطاع الزراعي حوالي 4% عام 2000 (Manyongm, 2005). وبلغ متوسط معدل نمو القطاع 3.5٪ سنويًا خلال السنوات2016/2017 في حين تراجع معدل نمو القطاع الزراعي خلال الفترة 2019 –2022 لأقل من 2.5% سنويًا (نمو منخفض) ، وفى عام 2020، تراجعت المساحات المحصودة بنسبة 2.75%، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 4.24%. ويرجع ضعف نمو قطاع الزراعة إلى انخفاض الإنتاجية خلال تلك الفترة، وعدم إمكانية الوصول إلى المدخلات بأسعار مناسبة، وزيادة خسائر ما بعد الحصاد بسبب ضعف الخدمات اللوجستية وانعدام الأمن في كثير من أنحاء البلاد. حتى وإن تحسن الوضع الأمني في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد منذ عام 2022، فقد تراجع معدل النمو ليصل لحوالي 1.9% International Trade Administration, n.d.) ليصل إلى 1.1% عام 2024. ويلاحظ أن القطاع الزراعي قد حقق أعلى معدل نمو 7.2% عام 2007 مقارنة بباقى سنوات الدراسة.

ويتبين من الشكل (2) أن هناك تباينا في معدل النمو السنوي للقطاع خلال فترة الدراسة. الجدير بالذكر أن الفيضانات قد دفعت الكثير من المزارعين إلى الامتناع عن الزراعة في عام 2023، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء. ونتيجة للأضرار التي تلحق بالمزارعين نتيجة بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة، قررت الحكومة الفيدرالية دعم المدخلات اللازمة للزراعة، وذلك من خلال تسهيلات بنك التنمية الإفريقي.

الشكل 2

معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي خلال الفترة 1999 – 2024 %*

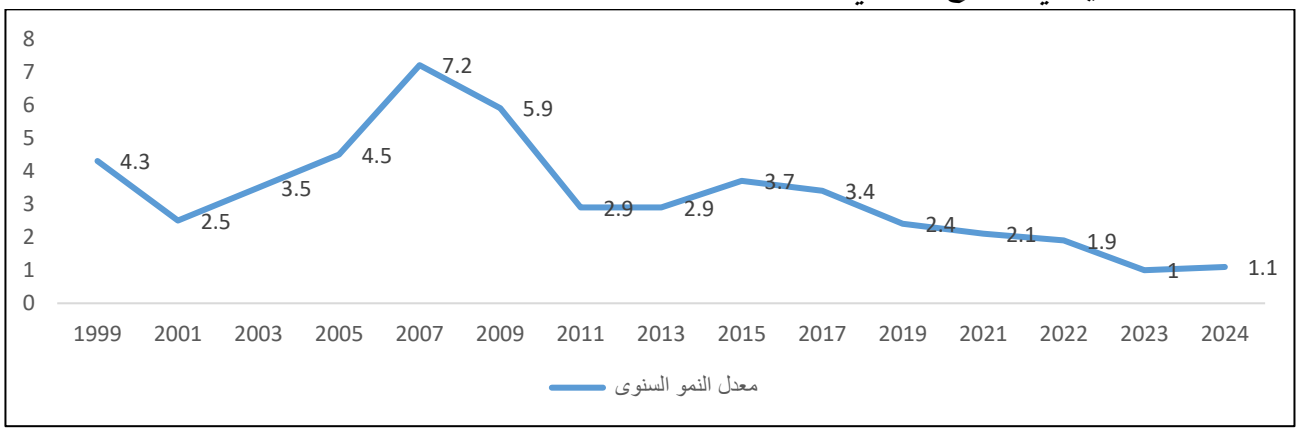

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (African Development Bank Group, various issues; https://www.statista.com/statistics/1193510/agricultural-sector-growth-in-nigeria/

كما أعلنت الحكومة عن التعاون المستمر مع حكومات الولايات لتجميع بيانات شاملة عن المزارعين، وأكدت على إحياء منظومة الإرشاد الزراعي ونشر التكنولوجيا بالشراكة مع الوزارة الاتحادية للاتصالات والاقتصاد الرقمي، وتم تنفيذ بعض الصوامع في بعض المناطق لتجنب خسائر ما بعض الحصاد (Issac, 2023, November 28).

نسبة العاملين بالقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى

حتى عام 2005 كان يعمل حوالي 45٪ من سكان نيجيريا بالزراعة وكانت مصدر لدخل ثلثي النيجيريين من ذوي الدخل المنخفض (Ugwu and Kanu, 2012). ويعتبر معظم سكان الريف في نيجيريا البالغ عددهم 97,2 مليون نسمة (48% من السكان الوطنيين) هم من صغار المزارعين الذين يزرعون أقل من 2 هكتار من الأراضي ويشكلون حوالي 70% من إجمالي العاملين بالزراعة وينتجون ما يصل إلى 90% من الإنتاج الزراعي الوطني عام 2021 (ADBG, 2023).

الجدول 1

نصيب القطاع الزراعي من القوة العاملة في نيجيريا خلال الفترة 2000 – 2023 %

	2000	2005	2015	2018	2022	2023
القطاع الزراعي	49	45	38	39	35	34
القطاع الصناعي	11	11	12	13	17	18
القطاع الخدمي	40	44	49	48	48	48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - https://data.worldbank.org/
-https://tradingeconomics.com/nigeria/employment-in-agriculture-percent-of-total-employment-wb-data.html

ويتبين من الجدول (1) أن قطاع الزراعة كان يستحوذ على النسبة الكبرى من القوى العاملة حتى عام 2005 ليتقدم نصيب قطاع الخدمات من القوى العاملة بعد ذلك حتى نهاية الفترة، في حين يبقى نصيب القطاع الصناعي من القوى العاملة متراجعًا خلال الفترة.

نصيب القطاع الزراعي من الإنفاق العام مقارنة ببعض القطاعات

بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي –للحكومة الفيدرالية– على القطاع الزراعي خلال الفترة 2001 –2010 حوالي 71.14 مليار نيرا مقارنة بحوالي 6.1 مليارات نيرا خلال الفترة 1991 – 2000، في حين بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة 2011 – 2018 حوالي 72.06 مليار نيرا (Ukpong et al, 2022). الأمر الذي يبين زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي خلال العقدين الأخيرين؛ حتى وإن تراجع في بعض السنوات. كما

تزايد حجم الإنفاق الجارى على القطاع الزراعي ليصل إلى 87.7 مليار نيرا عام 2023 مقارنة بحوالي 41.2 مليار نيرا عام 2011 كما تراوحت نسبة الإنفاق العام على القطاع الزراعي نسبة إلى حجم الإنفاق الكلى خلال الفترة 2000– 2014 ما بين 1% – 7% (Nosike, 2019) لتصل النسبة عام 2020 إلى 1.8% (Oshim et al, 2024). وبالرغم من تزايد حجم الإنفاق العام على القطاع الزراعي في بعض سنوات الدراسة؛ إلا أن نصيب القطاع من حجم الإنفاق العام مازال ضئيلًا فلم يتجاوز نسبة 2% في أغلب السنوات ولم يصل للنسبة المستهدفة 10%.

الشكل 3

نصيب القطاع الزراعي من الإنفاق المتكرر (recurrent) الفيدرالى مقارنة ببعض القطاعات 2001 –2023%

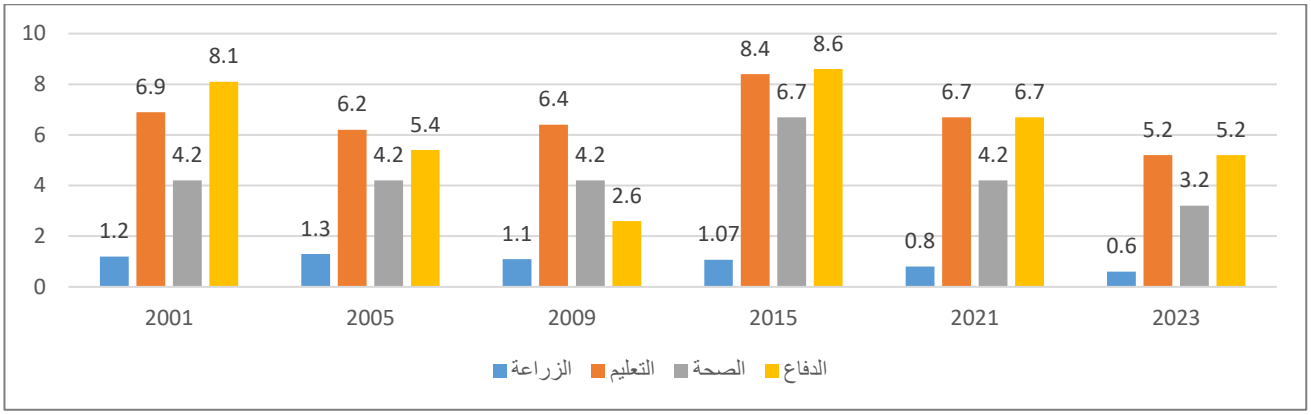

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Central bank of Nigeria (CBN), various Years).

ويتبين من الشكل (3) انخفاض وتراجع نصيب القطاع الزراعي من الإنفاق مقارنة بقطاعات الصحة والتعليم والدفاع. والجدير بالذكر أن الإنفاق العام على الزراعة لا يسجل بالكامل في الموازنة العامة.

أهم الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيوانى والسمكى وتطور الميزان التجاري الزراعي

اهتمت الحكومة بزيادة إنتاج القطاعات الزراعية الفرعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وزيادة الصادرات، وتحسين وضع الميزان التجاري الزراعي.

أهم الحاصلات الزراعية

تتمثل الحاصلات الغذائية الأساسية في نيجيريا –رغم التفاوت في إنتاج كل منها– في: الكسافا، والبطاطا، والذرة، والقمح، والأرز، والبازلاء، والفاصوليا، والدخن، وغيرها من الفواكه والخضراوات وزيت النخيل(Akinboyo, 2022).

الكسافا

تعد نيجيريا أكبر منتج للكسافا في العالم، فقد أنتجت 59.2 مليون طن في عام 2019 (20% من الإنتاج العالمى) ووصل إنتاجها إلى 61.12 مليون طن عام 2021 مقارنة بحوالي 28.8 مليون طن عام 2001، وشهد

الإنتاج نموًا بمعدل 4٪ سنويًا خلال العشر سنوات الماضية. وبلغ متوسط الطلب السنوي 36 مليون طن ويشارك ما يقدر بنحو 30 مليون مزارع في زراعة الكسافا في نيجيريا، ويمثل إنتاج نيجيريا حوالي 42.25٪ من الإنتاج الإفريقى للكسافا.

الذرة

بلغ إنتاج الذرة 17.7 مليون طن عام 2019 في حين بلغ الطلب الوطني 23.3 مليون طن (فجوة 5 ملايين طن). الأمر الذي يتطلب زراعة 1,250,000 هكتار (African Development Bank Group, 2023). ويرجع انخفاض إنتاج الذرة إلى خطر الإصابة ببعض انواع الديدان، ومحدودية توافر البذور المحسنة عالية الجودة، وانخفاض التكنولوجية الزراعية، والأسمدة المناسبة (ADBG, 2023).

الأرز

يعتبر الأرز من الحاصلات الأساسية في نيجيريا اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي الذاتي والتنويع الاقتصادي. وارتفع إنتاج الأرز في نيجيريا من 6.6 ملايين طن عام 2017 إلى 8.2 ملايين طن عام 2021.

إلى أن تجاوزت نسبة الإنتاج المحلي من الأرز 60% خلال الخمس سنوات الأخيرة وبلغت المساحة المزروعة بالأرز في عام 2020 حوالي 4.2 ملايين هكتار، مقارنة بحوالي 4.1 ملايين هكتار في عام 2019 (ADBG, 2023).

القمح

يعتبر القمح محصولا استراتيجيا بعد الأرز من حيث أهميته في تحقيق الأمن الغذائي وله دور حيوي في توفير المواد الخام للعديد من الصناعات. وقد تزايدت أسعار القمح بشكل مطرد في العقود الأخيرة بسبب تزايد عدد السكان، وتزايدت الفجوة ما بين العرض والطلب. وشددت الحكومة على أهمية زراعة القمح محليًا نظرًا لكثرة الطلب عليه وما يستنزفه من احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي. لذا تقوم الحكومة الاتحادية بتوزيع بذور القمح مجانًا على المزارعين، ودعم الأسمدة بنسبة 50% (Isaac, 2023, November 28). ويبلغ الطلب السنوي على القمح 5.78 ملايين طن وتبلغ الفجوة بين الإنتاج/الطلب الوطني 5 ملايين طن سنويًا (ADBG, 2023) وتنتج نيجيريا ما لا يزيد عن 2% فقط من احتياجها السنوي من القمح. وقد بلغت قيمة واردات القمح حوالي 2542 مليون دولار مقارنة بحوالي 1933 مليون دولار عام 2019، وهو ما يعني أن واردات القمح مثلت حوالي 9 أضعاف صادراتها (International Trade Administration, n.d.).

البطاطا

تعتبر البطاطا من الحاصلات الزراعية المهمة وتأتي في مرتبة تالية لمحصول الكسافا، فقد زاد إنتاجها مؤخرًا ليصل إلى حوالي 50.1 مليون طن عام 2019 مقارنة بحوالي 28.8 مليون طن عام 2001.

زيت النخيل

بلغ إنتاج زيت النخيل حوالي 1.4 مليون طن م عام 2021 مقارنة بحوالي 9. مليون طن م عام 2011. يوضح الجدول (2) الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل في نيجيريا خلال الفترة (2002–2021).

الجدول 2

الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية في نيجيريا خلال الفترة 2001 – 2021 (مليون طن م)*

	2001	2004	2007	2011	2013	2015	2017	2019	2021
الكسافا	28.8	33.4	43.4	46.2	47.4	57.6	55.1	59.2	61.12
البطاطا	28.4	26.6	31.1	33.1	35.6	45.7	54.1	50.1	–
الذرة الرفيعة	4.7	10	9.1	5.7	5.3	6.9	7.3	6.7	6.7
الذرة	5.6	9.4	6.7	8.9	8.4	10.6	10.4	11	12.5
زيت النخيل	–	–	–	.85	.88	.95	1.02	1.14	1.4
الأرز	–	–	–	4.6	4.8	6.3	6.6	8.4	8.2
القمح	–	–	–	–	–	.06	.067	.06	.09
الدخن	3.8	7	4.4	1.3	1.3	1.5	1.8	1.7	1.8

**آخر بيان متاح موثوق به عام 2021 (فيما عدا زيت النخيل متاح حتى 2023 ولكن دون تغيير في قيمة الانتاج للأعوام 2021، و2002، و2023)*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: African Development Bank Group, various issues; https://www.statista.com/statistics/1134494/production-of-palm-oil-in nigeria/?srsltid=AfmBOoqFaO4OBpZfW3G1pqONGR5IsCDJf61J3UsJ1hlRg1wYvEQalfmc

الإنتاج الحيواني والسمكي

يظل قطاع الثروة الحيوانية مكونًا رئيسيًّا في القطاعين الزراعي والصناعي في نيجيريا ويلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني. بلغ عدد الماعز (76 مليونا) والأغنام (43.4 مليونا) والماشية (18.4 مليونا)، ويتميز الجزء الشمالى بتربية الماشية، وبلغ عدد الدواجن 180 مليون دجاجة، وذلك عام 2017 (FAO in Nigeria, n.d.)، ويقدر عدد الماشية في نيجيريا بنحو 20 مليونا عام 2022، غير أن هناك فجوة ما بين الإنتاج المحلي وحجم الطلب على اللحوم بانواعها. ويمثل القطاع الفرعى حوالي 35% من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد هذا القطاع حيويًا باعتباره المصدر الرئيسي للبروتين الغذائي (ADBG, 2023).

وفيما يتعلق **بالقطاع السمكي**، فيبلغ طول الساحل النيجيري 853 كم وأكثر من 14 مليون هكتار من المياه الداخلية، ويعتبر قطاع الاستزراع المائي بديلاً فعالاً لتلبية حاجة البلاد من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك والاحتياجات الغذائية. وتعد مصايد ومزارع الأسماك المائية من بين القطاعات الفرعية الأسرع نموًا في البلاد. كما

تعد نيجيريا أكبر مستهلك للأسماك في إفريقيا ومن بين أكبر مستهلكي الأسماك في العالم، حيث تستهلك حوالي 3.4 ملايين طن من الأسماك سنويًا (فجوة حوالي 2.5 مليون طن) (FAO in Nigeria, n.d.) وقد وصل الإنتاج السمكى في نيجيريا إلى 441377 طنا في عام 2000، كما زادت إنتاج الأسماك بمقدار 12 ضعفا خلال الفترة 2000–2014 (Grema et al., 2020).

ووصل حجم الإنتاج السمكى إلى حوالي 5.8 أطنان بين عامي 2010 و2015 (National Bureau of Statistics, 2017)، وسجل عام 2014 أعلى إنتاج سمكي (1.12 طن). وكان هناك نمو في إنتاج الأسماك في أغلب السنوات. وبلغ إنتاج الأسماك خلال العامين 2016 و2018 حوالي 1.3 مليون طن و1.7 مليون طن على التوالى. ويقدر حجم واردات الأسماك بنحو 1.9 مليون طن سنويًا، ويعمل حوالي 1.5 مليون نيجيري في القطاع، الأمر الذي يؤكد على أهمية الاقتصاد الأزرق النيجيري للتنمية الاقتصادية، ولم تزد مساهمة القطاع السمكى في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة عن 5% (Saba et al., 2024). ويتبين مما سبق أن نيجيريا لم تحقق هدفها الخاص بالاكتفاء الغذائي الذاتي من احتياجاتها من الحاصلات الزراعية والحيوانية والسمكية.

تطور الميزان التجاري الزراعي

تباينت مستويات الإنتاج الزراعي في السنوات العشرين الماضية؛ إلا أنها لم تصل لما هو مستهدف من القدرة التصديرية، وبحلول عام ٢٠٠٧ لم تُشكّل الصادرات الزراعية سوى ٧٪ من إجمالي الصادرات، فكان التركيز على تصدير النفط، ثم تحسنت نسبة مساهمة القطاع من الصادرات بعد ذلك ولكن بمعدل منخفض (Osabohien et al., 2019) وفي عام 2019، شكلت الزراعة أقل من 2% من إجمالي الصادرات مقارنةً بالنفط الخام (76.5%) (Utuk et al., 2023). على جانب اخر، ارتفع حجم الواردات الغذائية وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي. ورغم أن نيجيريا هي أكبر منتج للكسافا واليام واللوبيا في العالم؛ إلا أنها تعتبر مستوردا صافيا للغذاء ومستوردا رئيسيا للقمح والأرز والسكر والأسماك، وتنمو واردات نيجيريا من الغذاء بمتوسط 11% سنويًا (ADBG, 2023).

يعكس الجدول (3) تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2019، وهو ما يوضح الاتجاهات العامة للتجارة الزراعية وما تحمله من دلالات اقتصادية مهمة. فقد شهدت الصادرات الزراعية نمواً تدريجياً خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من نحو 0.43 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 0.83 مليار دولار عام 2019، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في القدرة التصديرية للقطاع الزراعي، غير أن هذا التحسن جاء بوتيرة متواضعة مقارنة بنمو الواردات.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات الزراعية بصورة أكثر وضوحاً، إذ زادت من 1.13 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى 3 مليارات دولار عام 2019. هذا النمو في الواردات يعكس تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية والزراعية، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي المتنامي، خاصة مع الزيادة السكانية وما يرتبط بها من ارتفاع معدلات الاستهلاك.

أما على مستوى إجمالي حركة التجارة الزراعية (الصادرات + الواردات)، فقد تضاعفت قيمتها من 1.56 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 3.83 مليار دولار عام 2019، مما يدل على اتساع دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية، رغم استمرار هيمنة الواردات على هذا النشاط.

ويُظهر الجدول بوضوح استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي طوال الفترة محل الدراسة، حيث ظلت الفجوة سالبة وتزايدت من −0.7 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى −2.17 مليار دولار عام 2019. ويعكس هذا العجز المستمر اختلالا هيكليا في التجارة الزراعية، حيث لم تنجح الصادرات الزراعية في تحقيق التوازن مع الواردات، الأمر الذي يطرح تحديات جوهرية أمام السياسات الزراعية والغذائية فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية.

الجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية النيجيرية تواجه صعوبات ترجع لمعايير السلامة، كوجود المبيدات الحشرية السامة في صادراتها الزراعية. فتخسر نيجيريا أكثر من 360 مليون دولار سنويًا بسبب الحظر المفروض على تصدير الفاصوليا النيجيرية من قبل أوروبا. كما يرفض الاتحاد الأوروبي وآسيا أكثر من 76% من محاصيل التصدير الغذائي لنيجيريا لنفس الأسباب (Actionaid Nigeria, 2023).

الجدول 3

تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية 2000–2019 (مليار دولار)*

	2000	2005	2010	2012	2016	2018	2019
قيمة الصادرات الزراعية (1)	.43	.65	1.2	1.6	0.24	1	0.83
قيمة الواردات الزراعية (2)	1.13	2.6	5.6	7.03	2.6	2.8	3
قيمة التجارة الخارجية الزراعية (2 + 1)	1.56	3.25	6.8	8.63	2.84	3.8	3.83
فجوة التجارة الخارجية الزراعية (2 – 1)	−0.7	−1.95	−4.4	−5.43	−2.36	−1.8	−2.17

*آخر بيان متاح موثوق به عام 2019.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Oyaniran, 2020; Verter & Bečvářová, 2016)

ويتبين من الجدول رقم 3 تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية (زراعي، حيواني، سمكي)، فيميل الميزان التجاري الزراعي لصالح العالم الخارجى خلال سنوات الدراسة، كما أن هناك تباينا خلال الفترة في فجوة التجارة الخارجية، والتي بلغت أقصاها عام 2012 ثم انخفضت لتعاود الارتفاع مرة أخرى منذ عام 2019، مما يبين أن نيجيريا لم تحقق هدف إنتاج احتياجاتها من الغذاء خلال الفترة.

تقييم التجربة الزراعية النيجيرية (أهم النتائج – التحديات – التوصيات)

إن تقييم آثار إصلاحات السياسات الزراعية على القطاع الزراعي يتعلق بالأدوار والأهداف الأساسية للقطاع الزراعي، والتي يتمثل أهمها فى: تحقيق الأمن الغذائي لعدد السكان المتزايد، وتخفيض نسبة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتوليد النقد الأجنبي من ناحية، ودور القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

أهم النتائج

تتلخص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- بلغت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في نيجيريا عام 2023 حوالي 39% مقارنة بحوالي 31% عام 2018 و48% عام 2003 (يتواجد أغلبهم في المناطق الريفية)، حيث الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية لا سيما الغذاء، الأمر الذي يوضح أن نسبة الفقر قد تراجعت خلال العقد الأخير؛ إلا أنها قد ارتفعت عام 2023، الأمر الذي يوضح أن المعضلة ما زالت قائمة ولم يحقق القطاع النسبة السنوية المستهدفة في تخفيض عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر (10 ملايين شخص سنويًا على النحو المستهدف من قبل الرئيس السابق بوهاري).
- ما زالت نيجيريا بعيدة عن تحقيق هدف معدل النمو الزراعي 6٪ سنويًا (بلغ معدل النمو الزراعي عام 2022 حوالي 1.9%)، فوفقًا لبرنامج التنمية الزراعية الإفريقية الشاملة (التزام مابوتو ومالابو)، فإن نصيب القطاع من الإنفاق العام يجب أن يصل إلى 10% من الموازنة العامة لينمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 6٪، ليساهم بما لا يقل عن 50٪ من هدف الحد من الفقر خلال الفترة 2015 – 2025، وهو ما لم يحدث.
- تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 22.7% عام 2023 مقارنة بحوالي 42.7% عام 2003 ليحل قطاع الخدمات في المرتبة الأولى خلال السنوات الأخيرة، ومن ثم تراجع مساهمة القطاع في النمو الاقتصادى.
- تراجع مساحة الأراضى الزراعية الصالحة من 70.8 مليون هكتار عام 2021 لتصل إلى 69 مليون هكتار عام 2022.
- تراجع نصيب القطاع من القوى العاملة ليصل إلى 34% عام 2023 مقارنة بحوالي 49% عام 2000.

- ما زالت الحوافز المقدمة للشباب محدودة. فمشاركة الشباب في القطاعات المعتمدة على الإنتاج الزراعي منخفضة، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن العائدات المالية لقطاع الإنتاج الأولي منخفضة، حيث تستهدف الأشخاص الأقل تعليمًا.
- يشير ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم القدرة على تلبية الطلب المحلي من الغذاء إلى أن نيجيريا لا تزال تعاني من مشكلة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالرغم من المقومات الزراعية الكبيرة والجهود الحكومية المبذولة، كما وصل تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 23.75% عام 2022 وحوالي 25% عام 2023 مقارنة بحوالي 9.5% عام 2013. فارتفعت أسعار الحبوب والبطاطا واللحوم والأسماك والفواكه، فضلًا عن انخفاض قيمة العملة المحلية (تم تحريرها عدة مرات منذ عام 2021). كما ساهم ارتفاع أسعار الوقود أيضًا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية (International Trade Administration, 2025).
- زاد انعدام الأمن الغذائي من 36% خلال الفترة 2014–2016 إلى 44% خلال الفترة 2017–2019 ليتراجع عام 2022 إلى 38.6%. وفي عام 2020، وعانى 6.5% من الأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن بسبب نقص الغذاء، الذي كان مصحوبًا في كثير من الأحيان بالأمراض (Actionaid Nigeria, 2023) ، الأمر الذي يبين أن الحكومة لم تحقق هدف الأمن الغذائي لكل النيجيريين.
- بلغ الإنفاق السنوي لنيجيريا على الواردات الغذائية حوالي 964 مليون دولار عام 1995 ليصل إلى 4.6 مليارات دولار عام 2016 (FAO in Nigeria, n.d). فقد تم استيراد ما يقرب من 90% من الطلب على القمح، ونحو 50% من الطلب على الأرز، وحوالي 30% للذرة و22% من الطلب على منتجات الكسافا، على الرغم من أن نيجيريا تعتبر من أكبر منتج لهذا المحصول في العالم، فبسبب ضعف البنية التحتية فإن قابلية هذا المحصول للتلف تجعل من الصعب وصولها إلى المناطق المحتاجة. ووصل حجم واردرات المواد الغذائية إلى حوالي 10 مليارات دولار عام 2022 (ADBG, 2023).
- هناك فجوة غذائية ملحوظة بين معدلات الإنتاج الغذائي المحلي والنمو السكاني، مما يشكل تحديًا كبيرًا للأمن الغذائي وارتفاع فواتير الواردات المتزايدة. فقد بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية 2.71 مليار دولار عام 2021، بمعدل زيادة قدره 45% (حوالي 840 مليون دولار) مقارنة بعام 2020، حيث أنفقت نيجيريا 1.87 مليار دولار على واردات المنتجات الغذائية. كما قُدرت خسائر ما بعد الحصاد بنحو 3.5 تريليونات نيرا سنويًا. ولا يزال إنتاج الغذاء يتركز في المناطق الريفية، ويعتمد على زراعة الكفاف ومياه الأمطار بشكل كبير (ADBG, 2023).
- تستورد نيجيريا بشكل أساسي ما يمكنها إنتاجه محليًا، الأمر الذي يضر بالمزارعين النيجيريين من خلال إزاحة الإنتاج المحلي ورفع معدلات البطالة.

- عانى الميزان التجاري الزراعي من العجز الدائم خلال سنوات الدراسة، إلا أن الفجوة ما بين الصادرات والواردات الزراعية قد اتسعت لصالح الواردات، الأمر الذي يبين أن الحكومة لم تحقق هدفها من زيادة حجم الصادرات الزراعية ومن ثم لم يكن القطاع مصدرًا لزيادة النقد الأجنبي.
- أدى تغيير السياسات الزراعية المستمر وعدم الاتساق فيما بينها إلى التأثير السلبي على الاستثمار الخاص في الزراعة بشكل كبير ولسنوات عديدة. وقد أدى ضعف مشاركة أصحاب المصالح والمؤسسات في صياغة السياسات، فضلًا عن الافتقار إلى التطوير الإداري، والبيروقراطية، ومحدودية الشفافية، وضعف التنفيذ، إلى تباطؤ النمو الزراعي في نيجيريا.
- أدت محدودية القدرات والموارد اللازمة ل اعتماد التكنولوجيا إلى إبقاء إنتاج صغار المزارعين منخفضة.

التحديات

تتمثل أهم التحديات في النقاط التالية:

- يهدد الغزو الروسي لأوكرانيا وضع الأمن الغذائي في نيجيريا. فتستورد نيجيريا قمحا منخفض الجودة من روسيا ودول البحر الأسود المحيطة بها. وقد أدى تصاعد الأزمة إلى زيادة أسعار القمح المستورد، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير مضاعف على أسعار المنتجات المعتمدة على القمح.
- أدى تمرد بوكو حرام خلال الفترات الماضية إلى نزوح ما يزيد عن 8 ملايين من العاملين في مجال الغذاء في شمال شرق البلاد، الأمر الذي أثر على الأمن الغذائي بهذه المناطق، فعانت 16 ولاية شمالية من ضعف الأمن الغذائي وسبل العيش (ADBG, 2023).
- أثر ضعف البنية التحتية الريفية (النقل والتخزين والكهرباء والوصول للأسواق) على توزيع الغذاء بفعالية وكفاءة.
- انخفاض إمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة واستخدامها في إنتاج المنتجات الزراعية وتجهيزها وتوزيعها، وعدم كفاية المرافق للحفاظ على السلع الزراعية من الهدر. فضلًا عن ذلك، فإن الافتقار إلى معدات تجهيز وحفظ الأغذية يؤدي إلى استهلاك المزراعين جزءا كبيرا من محصولهم خلال فترة قصيرة.
- ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية.
- النمو السكاني السريع، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية.
- **التمويل:** حوالي 88% من منتجي الأغذية في نيجيريا هم من صغار المزارعين، ولا يحصل سوى 7% منهم على التمويل اللازم (عدم كفاية تمويل القطاعين العام والخاص). وهناك فجوة تمويلية ضخمة فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص، حيث يقدر إجمالي الطلب على التمويل الزراعي في نيجيريا (المزارعون والشركات

الصغيرة والمتوسطة والشركات الزراعية الكبيرة) بنحو (200 مليار دولار)، في حين يقدر إجمالي المعروض من التمويل الزراعي بنحو (4 مليارات دولار)، بالإضافة إلى (15 مليار دولار) إضافية بتمويل ذاتي من قبل رواد الأعمال، وهو ما يمثل أقل من 1%. وتعد البنوك أكبر ممول زراعي في نيجيريا، على الرغم من أن الزراعة لا تمثل سوى 5٪ فقط من إجمالي محفظة القروض، وذلك حتى عام 2021 (ADBG, 2023).

- بالرغم من أن الغابات تساهم في التنمية بشكل عام في نيجيريا؛ فإن النمو السكاني السريع والأنشطة الاقتصادية يعرضها للخطر، حيث يتراوح معدل إزالة الغابات السنوي بين 0.72% و2.38%، وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2018. حيث يؤثر التوسع الزراعي، والاعتماد الكبير على الحطب والفحم النباتي للحصول على الطاقة، والحصول على الأخشاب، وحرائق الغابات، وتطوير البنية التحتية على مساحة الغابات.
- أصبح تغير المناخ تحديًا كبيرًا لما له من أثر على الأمن الغذائي في البلاد. وذلك لأن أكثر من 90% من الإنتاج الزراعي في نيجيريا يعتمد على الأمطار. وسيعرض تغير المناخ إنتاج الأغذية والأعلاف والألياف وغيرها لمزيد من المخاطر وعدم اليقين مستقبلًا. وتؤدي التغيرات في كمية الأمطار وأنماطها إلى انخفاض إنتاجية الموارد (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك).
- عدم توافر البيانات والمعلومات الصحيحة اللازمة لتصميم السياسات والبرامج والتشريعات وتوجيه الموارد.
- ما زال نظام حيازة الأراضي مستمرًا، وارتفاع تكلفة الإنتاج وسوء توزيع المدخلات، والفساد، وارتفاع خسائر ما بعد الحصاد (40٪ من هدر الغذاء).
- أصبح القطاع الزراعي النيجيري طاردًا للعمالة من ذوي التعليم العالى وجاذبًا للعمالة متدنية التعليم.

الخاتمة

اتخذت نيجيريا العديد من الخطوات للنهوض بالقطاع الزراعي، وذلك منذ عام 2000، لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتخفيض نسبة الفقر؛ إلا أنها واجهت العديد من التحديات التي أعاقت تحقيق العديد من الأهداف كما ذُكر آنفًا، الأمر الذي دفع الباحث لتقديم **توصيات** مهمة قد تُفيد صُنَاع القرار، والتي تتمثل في الآتي:

- أن مشكلة الأمن الغذائي هي مشكلة اقتصادية في المقام الأول؛ إلا أن لها أبعادا أمنية وسياسة واجتماعية، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان نيجيريا إلى 400 مليون بحلول عام 2050، لذا فإن تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار يعمل على تحسين القدرة على التواصل مع المزارعين، الأمر الذي يسمح بنقل البيانات والمعرفة بسهولة، وهو أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي.

- ينبغي زيادة حجم الإنفاق على القطاع الزراعي ليصل للنسبة المستهدفة، وزيادة حجم الاستثمار في القطاع وتحسين البنية التحتية اللازمة للزراعة، والتي تمثل تحديًا كبيرًا أمام تطور القطاع وزيادة حجم الفاقد السنوي من الحاصلات.
- دعم القطاع الخاص ومكافحة الفساد.
- زيادة الائتمان الموجه أو المتاح أمام الشركات الزراعية المتوسطة والصغيرة وصغار المزارعين.
- ينبغي النظر في نظام الحيازات الزراعية، وتغيير ثقافة صغار المزارعين التي في الغالب تتركز حول تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية لأسرته وما يمتلكه من ماشية وبيع الزائد عن الحاجة من الحاصلات.
- أهمية المشاركة القوية للشباب في الزراعة خاصة أبناء المزارعين وقاطني الريف، وذلك عبر تأهيلهم وإلحاقهم بالمدارس والكليات الزراعية وتقديم الحوافز التي تشجعهم على ذلك، مع توطين التصنيع الزراعي بالمزارع (التصنيع بجوار المزرعة أو الحقل وفقًا للمساحات المتاحة والشروط الموضوعة) لتصبح هناك قيمة مضافة عبر تكنولوجيا حديثة تدر أرباحا مُرضية للمزارعين وأبنائهم والعاملين معهم (فأغلب المساحات الزراعية في مناطق ريفية تقوم على سواعد الأسر والعائلات المالكين لها) وتحافظ على الحاصلات الزراعية القابلة للتلف السريع، وتزيد من حجم الإنتاج. حيث تأثرت العملية الزراعية نتيجة لتأثر الكثير من المزارعين بترك أبنائهم للعمل بالزراعة نتيجة لالتحاقهم بالتعليم العالي وتخصصهم في مجالات أخرى لا تخدم القطاع الزراعي.
- إن زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من فرص العمل للشباب.

قيود الدراسة

من أهم القيود التي يواجهها الباحث المتخصص في الشؤون الاقتصادية الإفريقية الآتي:

- عدم دقة البيانات بدرجة قد تصل أحيانًا لعدم صحتها.
- نقص البيانات سواء في بداية الفترة أو في وسطها أو نهاية فترة الدراسة.
- هناك بعض الدول الإفريقية قد أعادت حساباتها القومية باستخدام نماذج دولية جديدة معتمدة منذ 2010، الأمر الذي أدى إلى تغيير الكثير من قيم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
- أحيانًا تضارب البيانات بين مصدر وآخر، بل داخل دوريات المصدر الواحد، وهو ما يتطلب جهد غير عادي من الباحث للاطلاع على العديد من المصادر للوصول لبيانات صحيحة، وهو ما حدث في هذه الدراسة.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، عزة. (2019). الأثر الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول بالمجموعات الاقتصادية العالمية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20*(1)، 33–68.

Ibrāhīm, ʻA. (2019). Al-Athar al-Iqtiṣādī li-Qaṭāʻāt al-Zirāʻah wa al-Ṣināʻah wa al-Khadamāt ʻalā al-Nātij al-Maḥallī al-Ijmālī al-Sanawī lil-Duwal bi-l-Majmūʻāt al-Iqtiṣādiyyah al-ʻĀlamiyyah. *Majallat Kulliyyat al-Iqtiṣād wa al-ʻUlūm al-Siyāsiyyah, 20*(1), 33–68.

البشير، محمد. (2007). الأمن الغذائي: المفاهيم، القياس والأبعاد. *مجلة الحقيقة، 6*(2)، 1–19

Al-Bashīr, M. (2007). Al-Amn al-Ghidhāʾī: al-Mafāhīm, al-Qiyās wa al-Abʻād. *Majallat al-Ḥaqīqah, 6*(2), 1–19.

بهجت، حنان. (2022). دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 32*(1)، 108–122

Bahjat, Ḥ. (2022). Dawr al-Qaṭāʻ al-Zirāʻī fī Taḥqīq al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyya fī Miṣr. *Al-Majallah al-Miṣriyyah lil-Iqtiṣād al-Zirāʻī, 32*(1), 108–122.

دحماني، عزيز؛ والعرابي، خديجة. (2017). دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر – زراعة التمور نموذجًا. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 1*(4)، 20–39

Daḥmānī, ʻA., & Al-ʻUrābī, Kh. (2017). Dawr al-Qaṭāʻ al-Filāḥī fī Daʻm al-Namū al-Iqtiṣādī fī al-Jazāʾir – Zirāʻat al-Tumūr Namūdhajan. *Majallat al-Iqtiṣād wa Idārat al-Aʻmāl, 1*(4), 20–39

الرسول، أحمد؛ وحسن، بدرية؛ وعون، عون؛ والبولوني، وحيد. (2020). دور الاستثمار الزراعي العام والخاص والأجنبي في النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري. *مجلة حوليات العلوم الزراعية، 58*(1)، 89–98

Al-Rasūl, A., Ḥasan, B., ʻAwn, ʻA., & Al-Būlūnī, W. (2020). Dawr al-Istithmār al-Zirāʻī al-ʻĀmm wa al-Khāṣ wa al-Ajnabī fī al-Namū al-Iqtiṣādī bi-l-Qaṭāʻ al-Zirāʻī al-Miṣrī. *Majallat Ḥawliyāt al-ʻUlūm al-Zirāʻiyyah, 58*(1), 89–98.

الفاو. (2008). *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي– الأخطار والفرص.* https://www.fao.org/4/i0291a/i0291a00.pdf

al-Fāw. (2008). Ḥālat itti'dād al-amn al-ghidhāʾī fī al-ʿālam: Irtifāʻ asʿār al-aghdhiyah wa-al-amn al-ghidhāʾī – al-akhṭār wa-al-furaṣ . https://www.fao.org/4/i0291a/i0291a00.pdf

المراجع الأجنبية

ActionAid Nigeria. (2023). *Analysis of the 2024 proposed agriculture budget*. ActionAid Nigeria. https://nigeria.actionaid.org/publications/2023/analysis-2024-proposed-agriculture-budget

African Development Bank Group (ADBG). (2023). *Nigeria country food and agriculture delivery compact 2023*. https://www.afdb.org/en/documents/nigeria-country-food-and-agriculture-delivery-compact

African Development Bank Group. (2021). *African statistical yearbook (ASYB)*. Addis Ababa: AfDB.

African Development Bank Group. (various years). *African statistical yearbook (ASYB)*. Addis Ababa: AfDB

Akinboyo, O. (2022). Five decades of agricultural policies in Nigeria: What roles has statistics played? *Bullion*, *32*(4), 5. https://dc.cbn.gov.ng/bullion/vol32/iss4/5

Central Bank of Nigeria (CBN). (various years). *Annual reports*. https://www.cbn.gov.ng/

Ehui, S., & Tsigas, M. (2009). The role of agriculture in Nigeria's economic growth: A general equilibrium analysis. (Contributed Paper No. 644). In *International Association of Agricultural Economists 2009 Conference*, Beijing, China. Retrieved from1-13 .https://ageconsearch.umn.edu/record/51787.

El Weriemmi, M., & Bakari, S. (2024). The impact of agricultural exports on economic growth: New evidence from low income countries. *MPRA Paper, 121631*. Munich Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/121631/

Federal Ministry of Agriculture & Rural Development (FMARD). (2016). *The agriculture promotion policy (2016–2020)*. Federal Ministry of Agriculture & Rural Development. https://nssp.ifpri.info

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2022). *Statistical Yearbook*. United Nations. https://www.fao.org/statistics/yearbook

Gizaw, N., Abafita, J., & Merra, T. (2022). Impact of coffee exports on economic growth in Ethiopia: An empirical investigation. *Cogent Economics & Finance, 10*(1), 2041260. https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2041260

Grema, H., Kwaga, J., Bello, M., & Omaru, A. (2020). Understanding fish production and marketing systems in North-western Nigeria and identification of potential food safety risks using value chain framework. *Preventive Veterinary Medicine, 181*, 105038. https://doi.org/10.1016/j.prevetmed.2020.105038.

Manyong, V. M., Ikpi, A., Olayemi, J., Yusuf, S., Omonona, B., Okoruwa, V. & Idachaba, F. (2005). *Agriculture in Nigeria: Identifying opportunities for increased commercialization and investment*. International Institute of Tropical Agriculture (IITA). https://cgspace.cgiar.org/items/9f96e645-5819-4d2a-a948-31e055e86282

Nosike, A. (2019). Total government spending on agriculture and its output growth in Nigeria. *American Based Research Journal*, *8*(02). https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3584146

Osabohien, R., Akinpelumi, D., Matthew, O., Okafor, V., Iku, E., Olawande, T., & Okorie, U. (2019). Agricultural exports and economic growth in Nigeria: An Econometric Analysis. *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, *331*, International Conference on Energy and Sustainable Environment 18–20 June 2019, Covenant University, Nigeria. https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/331/1/012002/pdf

Oyaniran, T. (2020, September). Current state of Nigeria agriculture and agribusiness sector. In *AfCFTA workshop*, 1–14.

Oshim, C., Nnajieze. I. (2024). Government agricultural expenditure and sustainable development goal one in Nigeria Judethadeus. *European Journal of Business and Innovation Research*, *12*(7), 119-135. https://doi.org/10.37745/ejbir.2013/vol12n7119135

Saba, A., Eyo, V., Elegbede, I., Fakoya, K., Ojewole, A., Dawodu, F., Adewale, A., & Azmai, M. (2024). Sustaining the blue bounty: Fish food and nutrition security in Nigeria's evolving blue economy. *AIMS Agriculture and Food. 9*(2), 500-530. DOI: 10.3934/agrfood.2024029.

Sanyal, P., & Babu, S. (2010). *Policy benchmarking and tracking the agricultural policy environment in Nigeria* (Nigeria Strategy Support Program Report No. NSSP 005). International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Shaibu, U. (2023). Agricultural sector policy periods and growth pattern in Nigeria (1960–2020): Implications on agricultural performance. In *IntechOpen*. https://doi.org/10.5772/intechopen.111382

Udah, S., Nwachukwu, I., & Akpan, S. (2016). Appraisal of agricultural subsectors growth in various policy regimes in Nigeria. *Nigerian Agricultural Journal, 46*(2), 1–8.

Ugwu, D., & Kanu, I. (2012). Effects of agricultural reforms on the agricultural sector in Nigeria. Journal of African studies and Development, 4(2), 51.

Ukpong, U., Uduak, A., Ekere, S., & Akpan, E. (2022). Government expenditure and agricultural sector output in Nigeria. *American Journal of Arts and Human Science, 1*(4), 20–26. https://doi.org/10.54536/ajahs.v1i4.682

Uremadu, S., & Onyele, K. (2017). The impact of selected agricultural exports on the growth of the domestic economy. *Academia Journal of Agricultural Research, 4*(5), 281–291. https://www.cabidigitallibrary.org/doi/full/10.5555/20173230952

Utuk, I., Akpan, B., Eduno, E., & Udo, A. (2023). Agricultural export and economic growth in nigeria: does agriculutre value added matter?. *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), VII*(XI), 880-892. https://dx.doi.org/10.47772/IJRISS.2023.7011067

Verter, N., & Bečvářová, V. (2016). The Impact of agricultural exports on economic growth in Nigeria. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis. 64*(2). 691-700. 10.11118/actaun201664020691.https://www.researchgate.net/publication/301941828_The_Impact_of_Agricultural_Exports_on_Economic_Growth_in_Nigeria

المواقع الإلكترونية

Dalberg. (n.d.) *Supporting the formation of the fund for agricultural finance in Nigeria*. Accessed on 10/8/2024. https://dalberg.com/our-experience/supporting-formation-fund-agricultural-finance-nigeria/

FAO in Nigeria. (n.d.). *Nigeria at a glace*. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Accessed on 20/10/2024. https://www.fao.org/nigeria/fao-in-nigeria/nigeria-at-a-glance/en/

International Trade Administration. (n.d.). *Nigeria country commercial guide*. Accessed on 10/8/2024. https://www.trade.gov/country-commercial-guides/nigeria-agriculture-sector_6-2023

Land Portal. (n.d.). Private sector investments in Nigeria's agriculture sector. Accessed on 10/8/2024. https://landportal.org/news/2015/11/private-sector-investments-nigeria%E2%80%99s-agriculture-sector

World bank database. https://data.worldbank.org/

Statista. (n.d.) Agricultural sector employment in total employment in Nigeria from 1991 to 2023. Accessed 10/8/2024 https://www.statista.com/statistics/1288871

Statista. (n.d.). Agricultural sector growth rate in Nigeria from the 1st quarter of 2019 to the 4th quarter of 2024. Accessed 10/8/2024. https://www.statista.com/statistics/1193510/agricultural-sector-growth-in-nigeria/

Statista. (n.d.). Production of palm oil in Nigeria from 2009 to 2023. Accessed 10/8/2024. https://www.statista.com/statistics/1134494/production-of-palm-oil-in nigeria/?srsltid=AfmBOoqFaO4OBpZfW3G1pqONGR5IsCDJf61J3UsJ1hlRg1wYvEQalfmc

Trading Economics. (n.d.). Nigeria - Employment in agriculture (% Of Total Employment). Accessed 1/11/2024. https://tradingeconomics.com/nigeria/employment-in-agriculture-percent-of-total-employment-wb-data.html

National Bureau of Statistics. (2017). Nigeria's fish production (2010-2015). Accessed on 10/8/2024. https://www.nigerianstat.gov.ng/elibrary/read/509

Isaac, N. (2023, November 28). FG initiates reforms to ensure farmers' access to credit facilities. Science Nigeria. Accessed on 20/10/2024. FG Initiates Reforms To Ensure Farmers' Access To Credit Facilities | Science Nigeria

Payton, Ben, (2024, January 23). Nigeria faces growing pains in agriculture. Accessed on 1/11/2024. https://african.business/2024/01/resources/nigeria-faces-growing-pains-in-agriculture

Illaj, (2024, September 19). The role of private sector in Nigeria's agricultural growth: Illaj Holdings' Perspective. https://illaj.com/index.php/2024/09/19/the-role-of-private-sector-in-nigerias-agricultural-growth-illaj-holdings-perspective/

الملحق

الجدول 1

أهم الاختصارات المذكورة في الدراسة

Agriculture Promotion Policy سياسة تعزيز الزراعة أو البدائل الخضراء	APP
Agricultural Research Council Act قانون مجلس البحوث الزراعية	ARCA
Agricultural Transformation Agenda أجندة التحول الزراعي	ATA
Central Bank of Nigeria البنك المركزى النيجيري	CBN
The Directorate of Food, Roads, and Rural Infrastructure مديرية الغذاء والطرق والبنية التحتية الريفية	DFRRI
Federal Ministry of Agriculture and Rural Development الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية	FMARD
Nigerian Agricultural Co-Operative and Rural Development Bank البنك النيجيري للتعاون الزراعي والتنمية الريفية	NACRDB
National Agricultural Land Development Agency وكالة التنمية والأراضي الزراعية الوطنية	NALDA
National Agricultural Policy السياسة الزراعية الوطنية	NAP
National Agricultural Technology and Innovation Policy السياسة الوطنية للتكنولوجيا والابتكار الزراعي	NATIP
National Economic Empowerment Development Strategy الاستراتيجية الوطنية لتنمية التمكين الاقتصادي	NEEDS
The National Food Security Programme البرنامج الوطني للأمن الغذائي	NFSP
Presidential Fertilizer Initiative مبادرة الأسمدة الرئاسية	PFI
Plant Variety Protection Act قانون حماية التنوع النباتي	PVPA
River Basin Development Authorities سلطات تنمية أحواض الأنهار	RBDAS
Rural Sector Strategy استراتيجية القطاع الريفي	RSS
Special Agro-Industrial Processing Zones مناطق المعالجة الصناعية الزراعية الخاصة	SAPZ
Structural Adjustment Programme برنامج التكيف الهيكلي	SAP

المصدر: من إعداد الباحث.

The International Journal of Public Policies In Egypt- Volume 4, Issue 4 (October 2025)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Ahmed Mohammad Elbasel

The Development of Nigeria's Agricultural Sector and Its Role in Achieving Economic Growth and Food Security Since 2000

Abstract

The agricultural sector has gained special importance in Nigeria's economic policies since 2000, when the new government adopted new agricultural policies that included numerous programs and initiatives affecting the sector's production, export, and import. The aim was to achieve several objectives: self-sufficiency in food, providing suitable job opportunities for youth, increasing sources of foreign exchange, increasing agricultural production to support industrial growth, achieving an annual agricultural growth rate of 6%, and reducing the poverty rate. The research problem is that Nigeria has made significant strides in reforming its agricultural policy to achieve its goals of economic growth, food security, and other objectives. However, it is still ranked among the largest African food-importing countries. The Nigerian agricultural sector still faces many financial, technical, and environmental challenges. The research aims to examine the development of Nigeria's agricultural sector and its role in achieving economic growth and food security since 2000. It concluded that the agricultural sector's share of public spending was low compared to other sectors, not exceeding 2% in most of the study's years. Consequently, annual growth declined, not exceeding 2.5% during the period from 2019 to 2022, and the sector's contribution to the gross domestic product fell to 22.7% in 2023, while the service sector accounted for the largest share. The food import bill remains high, and Nigeria has yet to meet its agricultural export target. Consequently, Nigeria has not yet achieved food self-sufficiency. The poverty rate has also risen to 39% in 2023, compared to approximately 31% in 2018. The sector still faces numerous challenges; thus, researcher recommend focusing on infrastructure, increasing agricultural financing directed to the private sector, and raising the level of agricultural technology and training.

Keywords: Nigeria, agriculture, food security, sustainable development, poverty